

المرأة في محافظة الزرقاء
لماذا يجب إشراك النساء

مقدمة:

ضمن التعاون القائم بين مركز بشري للدراسات والأبحاث النسائية، ومؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية، قام مركز بشري بتنفيذ مشروع يتمحور حول إجراء دراسة مبسطة عن موضوع، مشاركة المرأة في محافظة الزرقاء» من النواحي السياسية والاجتماعية؛ حيث تمّ عقد خمسة ورشات عمل مع نساء من محافظة الزرقاء، تم اختيارهن عشوائياً؛ شاركت في كل ورشة عمل خمس عشرة سيدة وفتاة، وتمت مناقشة الصعوبات والتحديات التي تواجههن في محاولتهن للانخراط في العمل الاجتماعي والسياسي. في نفس الوقت قام أربعة خبراء (ميسر لورشات العمل، رجل دين، خبير علم اجتماع، خبيرة قانونية) بالاستماع لهذه المشاكل ومناقشتها مع المشاركات للعمل على الخروج بنتائج واقتراح توصيات وحلول لهذه المشاكل.

بعد ذلك قام هؤلاء الخبراء بكتابة أوراق عمل بناءً على مخرجات ورشات العمل، ولخصوا فيها آراء الدين، القانون، وعلم الاجتماع في هذه المشاكل والحلول التي طرحتها المشاركات وقدموها للجهة المنفذة للمشروع ليتم نشرها في كتيب وتوزيعها على المهتمين.

الخبراء الذين شاركوا في ورشات العمل هم:

١. السيد/ باسل الحمد، الذي كان مسؤولاً عن تسيير مجريات ورشات العمل.
٢. المحامية/ لين الخياط، التي كانت مسؤولة عن الجانب القانوني من النقاش.
٣. د. عبدالله شواهنة، الذي كان مسؤولاً عن الجانب الديني من النقاش.
٤. د. حسين الخزاعي، الذي كان مسؤولاً عن الجانب الاجتماعي من النقاش.

معلومات إحصائية حول محافظة الزرقاء:

الموقع والمساحة:

تقع محافظة الزرقاء في شمال المملكة الأردنية الهاشمية، بين محافظتي المفرق من الشمال والعاصمة من الجنوب وتتميز بقربها من محافظات العاصمة والبلقاء وجرش والمفرق وتبلغ مساحة المحافظة حوالي ٤٠٨٠ كم^٢ أي ما نسبته ٤,٦ من مساحة المملكة، وتشكل الأراضي الصحراوية الشرقية جزءاً كبيراً من مساحتها. و تمر من خلالها سكة الحديد التي تأسست عام ١٩٠٠ على ايدي الاتراك.

السكان والخصائص السكانية:

بلغ عدد سكان المحافظة المقدر لعام ٢٠٠٣ حوالي ٨٣٨,٢٥٠ نسمة ويشكلون ما نسبته ١٥,٧% من سكان المملكة وتبلغ الكثافة السكانية في المحافظة حوالي ٢٠٥ شخص / كم^٢ وهي أعلى من المعدل العام للمملكة والذي يبلغ حوالي ٦٠ شخص / كم^٢ ويتوزع السكان على ٥٢ تجمعاً سكانياً، أهمها مدينة الزرقاء وهي مركز المحافظة أما باقي السكان فيتوزعون على باقي التجمعات السكانية، حيث تشكل نسبة السكان الذين يقطنون الحضر في المحافظة حوالي ٩٦% من إجمالي عدد السكان فيها

القوى العاملة:

تقدر أعداد القوى العاملة في المحافظة بحوالي ١٦٦,٩ ألف عامل وتبلغ نسبة العاملين في قطاع الصناعة التحويلية في المحافظة حوالي ١٩,٧% من إجمالي العاملين في المحافظة كما يستوعب قطاع الجملة والتجزئة ما نسبته ١٩% كما يستوعب قطاع النقل والتخزين والاتصالات ما نسبته ١١,٥%.

الخدمات الاجتماعية الأساسية:

الرعاية الصحية: توجد في المحافظة ٩ مستشفيات منها ٦ للقطاع الخاص بنسبة اشغال ٣٢% و ١ للخدمات الطبية الملكية وهو مستشفى الأمير هاشم بن لوزارة الصحة وهي مستشفى الزرقاء الحكومي ومستشفى الأمير فيصل بن الحسين ٢ الحسين و

لماذا يجب إشراك النساء

بنسبة اشغال ٨٠,٥% ويبلغ عدد الأسرة في هذه المستشفيات ٨٩٧ سريراً. يوجد في مستشفيات القطاع الخاص منها مستشفى الحكمة الحديث ومستشفى شبيب ومستشفى جبل الزيتونة ٣٦٣ عيادة خاصة و١٤٤ عيادة أسنان كما يوجد ٢٦٩ صيدلية و ٣٥ مختبراً طبياً و ٥ مراكز أشعة ومركز واحد للأمومة والطفولة كما يبلغ معدل أشغال الأسرة ٤٠,٣ ومعدل إقامة المريض في المستشفى ٢,٣ ليلة. اما الخدمات الطبية الملكية : فيوجد مستشفى واحد وهو مستشفى الأمير هاشم حيث يوجد فيه ٢٠٠ سرير و ٢٥ طبيب مقيم ويعمل به ٤٦ طبيب اختصاص و ٩٠ مهن أخرى مساندة و ٤٢ ممرض و ١١ قابلة و ١٤٤ كادر تمريضي بمختلف التخصصات. اما فيما يتعلق بمستشفيات وزارة الصحة فهناك مستشفين هما مستشفى الزرقاء الحكومي حيث يوجد فيه ٢٩٤ سرير ويعمل به ٩٠ طبيب اختصاص و ١٠٩ طبيب مقيم ١٠ أطباء عامين يساندهم ٣ صيدلية و ١٤١ ممرض و ٢٦ قابلة و ١٣٣ مساعد ممرض وعاملة تمريض . أما مستشفى الأمير فيصل بن الحسين فيوجد فيه ١٣٠ سرير ويعمل فيه ٣٩ طبيب اختصاص و ٨ طبيب مقيم ١٢ طبيب عام يساندهم ٢ صيدلية و ٩٣ ممرض و ٢٣ قابلة و ٤٥ مساعد ممرض وعاملة تمريض .يوجد في المحافظة مركزان صحيان شاملان و ٢٤ مركز صحي أولي و ١٣ مركز صحي فرعي و ٢٩ مركز أمومة وطفولة كما يوجد مركز للأمراض الصدرية ويوجد في المراكز الصحية ٤٢ صيدلية و ١٧ مختبر طبي و ٥ مختبرات للأشعة و ١٥ مختبر أسنان .

التعليم أولاً : التعليم العالي يوجد في المحافظة جامعتان واحدة خاصة وهي جامعة الزرقاء الأهلية وفيها ٣٢٧٢ طالباً وطالبة و ١٠٩ عضو هيئة تدريس وجامعة حكومية هي الجامعة الهاشمية وفيها ٦٤٩٥ طالباً وطالبة و ١٣٦ عضو هيئة تدريس، أما كليات المجتمع فيوجد في المحافظة ٦ كليات هي كلية الزرقاء الحكومية، معهد المهن الطبية المساندة، كلية رفيدة للتمريض ، كلية الزرقاء الأهلية ، كلية المجتمع الإسلامي ، كلية قرطبة للبنات . ثانياً: التربية والتعليم يوجد في المحافظة ٤١٥ مدرسة منها ٣٠٨ تابعة لوزارة التربية والتعليم و ٥ للقوات المسلحة و ٣٣ مدرسة لوكالة الغوث و ٦٩ مدرسة للقطاع الخاص وعدد الطلاب في تلك المدارس هو ٢٠٥٠٠٠ موزعين على ٥٩٣٠ شعبة بمعدل ٣٥ طالب لكل شعبة اما نسبة التسرب من المدارس فهي ٠,٢% اما نسبة الامية ١٣% وعدد المعلمين في هذه المدارس يصل إلى حوالي ٨٥٨٨ معلماً ومعلمة بمعدل ٢٤ طالباً / معلم في حين انه في المملكة ٢٠ طالباً/ معلم وتم إلحاق ١٦٠٠ معلم بدورة ICDL. يوجد في المحافظة ١٣١ روضة أطفال كما يوجد في المحافظة ٦٤ مركزاً ثقافياً خاصة تعقد دورات مرخصة من وزارة التربية والتعليم .يوجد مختبرات حاسوب في ٣١٠ مدرسة أي ما نسبته ٧٥% على مستوى المحافظة ٥٣% في المملكة.

نتائج ورشات العمل من وجهة نظر المشاركات:

ورشة العمل الأولى:

المشاركات مثلن فئة ربّات البيوت.

التحديات:

- ١- ظلم المرأة من الناحية الاجتماعية من خلال سلطة الرجل : الاب ، الاخ ، الابن .
- ٢- ظلم المرأة من الناحية الدينية : عدم توضيح او العمل او ابراز او تفعيل اي نص في الكتاب و السنة لمصلحة المرأة .
- ٣-ظلم المرأة من الناحية الاقتصادية : اجر المرأة في العمل خارج المنزل اقل (حسب ما تسمع المشاركات) ، و عدم وجود جهات تمول عمل المرأة او مشاريعها .
- ٤-المرأة عدوة المرأة باعتبار ان الغيرة بن النساء هو احد اهم اسباب تراجع المرأة . (المرأة في الغالب لا تنتخب المرأة و لا تذهب اليها كطبيبة على سبيل المثال) .
- ٥-خلصت المشاركات الى ان القوانين بشكل عام في مصلحة المرأة .

الحلول:

- ١-عقد دورات توعية للنساء و الرجال ، و للرجال خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة .
- ٢- زيادة الوعي لدى المرأة بالاكتثار من ورشات العمل الخاصة بها .
- ٣-ان تحرص المرأة على توعية النساء الاخريات على حقوقهن .
- ٤-تغيير دور الدعاة و رجال الدين ليبرز حقوق المرأة في الاسلام بشكل اكبر .
- ٥-الاكتثار من حملات التوعية الاعلامية بحقوق المرأة .

ورشة العمل الثانية:

المشاركات مثلن نساء عاملات، وناشطات في مجال حقوق المرأة.

التحديات:

١. إخطاء المجتمع بالنظر اليالمرا العاملة واولا دراسة المرأة
٢. تاثير المجتمع على راي المرأة بالنظر الى المشاركة الانتخابية
٣. ابعاد حل الدين عن المشاكل التي تواجه المرأة
٤. خوف المرأة من مواجهة الاسرة والمجتمع وخوف الناس من العادات والتقاليد اكثر من الدين
٥. ضعف دور المرأة فيصناعة القرار ابتداءا بالسرة وانتهاءً بالمجتمع
٦. حقوق المرأة الضائعة من الناحية القانونية
٧. العادات والتقاليد وثقافة العيب عمل المرأة (التمريض .. المحاماة)
٨. ما زال المجتمع مجتمع ذكوري
٩. الزواج المبكر يحد من قدرات المرأة
١٠. عدم انصاف او اظهار العدالة في المواد القانونية
١١. القصور في دعم المراكز الدينية التي تحد من نشاطات المرأة

الحلول:

١. ايجاد مراكز اجتماعية متخصصة لايجاد الوعي داخل مجتمع المرأة
٢. دور وسائل الاعلام والاتصالات في نشر الوعي
٣. دور المناهج الدراسية وذلك بدءا بترشيد الطلبة من الناحية النفسية والاجتماعية
٤. البدء بايجاد مواد قانونية تهدف الى حماية المرأة مما تتعرض له من انتهاكات حقوقية
٥. عمل دورات تثقيفية في المراكز المتخصصة بالمرأة وعن طيق العلام
٦. مشاركة المرأة ومساعدتها للنهوض في النشاط السياسي ومشاركتها فية بتعريفها بحقوقها وواجباتها
٧. المطالبة بنص قوانين وتطبيقها تدعم حقوق المرأة
٨. دعم المراكز التي تهتم بدور المرأة في المجتمع

ورشة العمل الثالثة:

المشاركات ممثلن ربّات بيوت، وعضوات في مؤسّسات المجتمع المدني.

التحديات:

- ١- عدم قناعة الرجل بعمل المرأة ومشاركتها
- ٢- العادات والتقاليد (البيئه المحيطة)
- ٣- العشائرية
- ٤- التوجه العام في الاردن الى منطقة عمان وتهميش المرأة في الزرقاء
- ٥- المرأة احيانا لا تساند المرأة ولا تثق بقدراتها
- ٦- المرأة في العمل لا تصل الى المناصب الادارية وليست صاحبة قرار
- ٧- ثقافة العيب
- ٨- الزواج والاسرة والطلاق
- ٩- العنف الجسدي والاجتماعي واللفظي
- ١٠- عدم تقبل الرجل تلقي الاوامر من المرأة

الحلول:

- ١- ادماج الرجل في ورشات والندوات التي تعنى بالمرأة لتفهم المشكلات والمعاناة التي تواجهها.
- ٢- ادماج المرأة في محافظة ما مع محافظات اخرى في الندوات والورشات لابرز مدى قدرة وكفاءة المرأة في الزرقاء.
- ٣- عمل ندوات في الالوية التابعة لمحافظة الزرقاء لسيدات في القرى لابرز القدرة وكسر الجمود ودعمهم وبنء الثقة بالنفس لديهن.
- ٤- التمويل المادي للمراكز التي تعنى بقضايا المرأة.
- ٥- البحث عن الجهات ومؤسّسات رسمية تعنى بالمرأة ومشاكلها لعمل ندوات عن تحديات وصعوبات تواجه المرأة .
- ٦- ابراز انجازات المرأة في الزرقاء .
- ٧- تكييف الدورات التثقيفيه التي تعنى بالمرأة في محافظة الزرقاء.
- ٨- العمل على تنظيم مؤتمر لسيدات الزرقاء لإبراز دور السيدات الفاعلات ولفت النظر لهن.

ورشة العمل الرابعة:

المشاركات مثلن نساء عاملات، وطالبات جامعات وكليات مجتمع.

التحديات:

- (١) نظرة المجتمع في عدم إعطاء الحرية المطلقة في ممارسة الأعمال العامة .
- (٢) التعصب القبلي والعادات الخاطئة أو التعصب الديني في موضوع خروج المرأة للعمل .
- (٣) التحديات المالية في صعوبة التنقل في بعد المسافة وغلاء المواصلات .
- (٤) ثقل المسؤولية في المنزل سواء كانت أم أو بنت .
- (٥) الجهل وقلة الوعي .
- (٦) الخوف بسبب الآفات في المجتمع .
- (٧) عدمة الامبالاه لدى بعض النساء.
- (٨) الوضع النفسي الذي يتعب التفكير في غلاء المعيشه مما يؤدي الى عدم انتاج المرأه.
- (٩) الصعوبه التي تواجهها السيدات في اتخاذ القرارات الشخصيه وغيرها.
- (١٠) ثقافة العيب
- (١١) ظروف المرأة الإجتماعية والمادية والثقافية والدينية :
- (أ) المادية: حصر إطار تفكير المرأة بحيث يؤدي إلى عدم المبالاة
- (ب) الثقافية: الجهل والتعصب للعادات والتقاليد أكثر من كونها منهج سليم
- (ج) دينية : عدم معرفة كلا الطرفين بحقوق الآخر
- (١٢) إختلاف البيئات من منطقة إلى منطقة داخل المحافظة مما يؤدي إلى التحديات والمشاكل عند كل منهم.
- (١٣) عدم الاهتمام اعلاميا في توصيل البرامج والندوات والمحاضرات التي تقام في المحافظة وبالتالي عدم وصول اثرها الايجابي الى اكثر النساء.

الحلول:

- (١) تطبيق المنهج الاسلامي.
- (٢) تحفيز الناس على حضور الندوات وكسر الحاجز ما بين الثقافه والعيب.
- (٣) القضاء على وقت الفراغ بأشياء تفيد المجتمع مثل تشجيع المرأه للعمل داخل المنزل لتلبية احتياجاتها ورفع دخل الاسره وكسر حاجز ممانعة الرجل لعمل المرأه خارج بيتها.
- (٤) الأيمان بالفكره الصحيحه والأصرار عليها وتحمل تبعياتها حتى تغير من عادات وتقاليد خاطئه.

المرأة في محافظة الزرقاء

- ٥) توعية الرجل والمرأة معا.
- ٦) اقامة البرامج التوعوية .
- ٧) توسيع نمط الوعي بمراعاة فرق البيئة
- ٨) ايجاد جمعيات لدعم المرأة.
- ٩) تقييف الرجال والنساء
- ١٠) التركيز على الندوات الدينية
- ١١) ايجاد جمعيات تثقيفية اسرية
- ١٢) نشر قصص النجاح من مشاريع سابقة.
- ١٣) تمكين المرأة من اتخاذ القرار.

ورشة العمل الخامسة:

المشاركات مثّلن ربّات بيوت، طالبات جامعات وكليات مجتمع، ومتطوّعات في مؤسّسات المجتمع المدني.

التحديات:

- ١) مشكلة البطالة في محافظة الزرقاء.
- ٢) العادات والتقاليد (الارامل والمطلقات).
- ٣) وقت الفراغ.
- ٤) تقصير الأعلام في المحافظه.
- ٥) مادية المرأة قليله لاتقي باشباع رغباتها العائليه والنفسيه.
- ٦) عدم وجود أماكن ترفيهيه أسوه بباقي المحافظه.
- ٧) العنوسه.
- ٨) الاسرة (العنف الاسري بجميع اشكاله)
- ٩) العادات واتقاليد
- ١٠) البطالة

التمييز في المعاملة بين الولد والبنت

- ١٠) الزواج المبكر للبنات.
- ١١) عدم مشاركة الزوج الاعباء المنزلية

١٢) الاوضاع المادية المتدنية

١٣) فرص العمل وشروطه

الحلول:

- ١) التوعية والإرشاد الاجتماعي.
- ٢) التواصل الدائم بين الآباء والابناء.
- ٣) الإرشاد الديني للأسره.
- ٤) عمل جمعيات للتزويج الفردي او الجماعي.
- ٥) الحد من غلاء المهور.
- ٦) الديموقراطيه بين الوالدين والابناء.
- ٧) عمل مشاريع للحد من البطاله.
- ٨) عمل برامج تثقيفية اسرية.
- ٩) توفيلر فرص العمل والمشاركة في التدريب المهني.
- ١٠) تشجيع الزواج الجماعي وتقليل المهور.
- ١١) عمل دورات تثقيفية لكل المقبلين على الزواج.
- ١٢) اعفاء المدن الترفهية من الضرائب وزيادة عددها.

آراء الخبراء:

الرأي القانوني - المحامية/ لين الخياط

من خلال الاستماع للمشاركات و المشكلات و الحلول التي وضعنها يمكن ملاحظة ما يلي:

أولاً: عدم وجود اية خلفية معرفية عن مجموع القوانين المعنية بالمرأة او التي تختص بها بكل خاص بما في ذلك المشاركات المنتسبات الى كلية الحقوق في احدى الجامعات الخاصة على الرغم من ان المشاركات يسلمن ان القوانين يتم تعديلها في صالح المرأة الا ان معرفتهن بالتعديلات او القوانين التي يجري تعديلها لا تتجاوز الحملات الاعلامية و رؤوس الاقلام و مثال ذلك :

منه يعطي المرأة الحق في ان ١٩م معظم المشاركات يجهلن ان قانون الاحوال الشخصية و في المادة تشترط مجموعة من الشروط اثناء عقد الزواج و من ضمنها حقها في تطبيق نفسها حيث تنص المادة ١٩ من قانون الاحوال الشخصية الاردني رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ على ما يلي :

إذا اشترط في العقد شرط نافع لأحد الطرفين ولم يكن منافياً لمقاصد الزواج ولم يلتزم فيه بما هو محظور شرعاً وسجل في وثيقة العقد وجبت مراعاته وفقاً لما يلي :

١. إذا اشترطت الزوجة على زوجها شرطاً تتحقق لها به مصلحة غير محظورة شرعاً ولا يمس حق الغير كان تشترط عليه ان لا يخرجها من بلدها او ان لا يتزوج عليها او ان يجعل امرها بيدها تطلق نفسها اذا شاءت او ان يسكنها في بلد معين كان الشرط صحيحاً وملزماً فان لم يف به الزوج فسخ العقد بطلب الزوجة ولها مطالبته بسائر حقوقها الزوجية .
٢. اذا اشترط الزوج على زوجته شرطاً تتحقق له به مصلحة غير محظورة شرعاً ولا يمس حق الغير كان يشترط عليها ان لا تعمل خارج البيت او ان تسكن معه في البلد الذي يعمل هو فيه كان الشرط صحيحاً وملزماً فان لم تف به الزوجة فسخ النكاح بطلب من الزوج واعفي من مهرها المؤجل ومن نفقة عدتها .

اما اذا قيد العقد بشرط ينافي مقاصده او يلتزم فيه بما هو محظور شرعاً كان يشترط احد ٣. الزوجين على الآخر ان لا يسكنه او ان لا يعاشره معاشرة الأزواج او ان يشرب الخمر او ان يقاطع احد والديه كان الشرط باطلاً والعقد صحيحاً.

ثانياً: جل النساء المشاركات يجهلن ان حضانه لام لطفها و طفلتها و لغاية سن معين هو حق للام غير قابل للسقوط و في ذات الصدد اثار المشاركات و خلال النقاش مسألة عدم توافر اماكن مخصصة لمشاهد الابناء في حال انفصل الزوجين وهي وجهة نظر سليمة حيث ان مراكز المشاهدة المناسبة لم تتوافرو لغاية الان في جميع انحاء المملكة .

ثالثاً : تجهل السيدات تحيدي مفهوم و اضح للعنف و معظمهن يتبرن الاهمال او القسوة للفظية خارج الحديث عن العنف و غير واعيات لدى انتشار هذه لظاهرة في المجتمع المحلي افادت دراسة حول «العنف ضد المرأة في الأردن» اعدتها رئيس قسم علم الاجتماع في الجامعة الاردنية الدكتور موسى شتيوي ، ان ٦١ ٪ من السيدات تعرضن للعنف باحد اشكاله كان اعلاها درجات العنف النفسي (الصراخ، الشتيم، التحقير) بواقع ٣٣,٣ ٪. وشكلت فئة المتزوجات ما نسبته ٨٠ ٪ من التعرض للعنف ما يجعلهن الأكثر تعرضاً للعنف. ×

وما ينطبق على المرأة في مجال الاسرة ينطبق عليها في مجال العمل فعلى الرغم من التحركات الحديثة لتعديل قانون الضمان الاجتماعي الاردني الحالي بحيث تصبح اسرة المرأة سواء المتزوجة ام غير المتزوجة قادرة على الاستفادة من راتب الضمان الاجتماعي الخاص بالمرأة بعد وفاته اسوة

لماذا يجب إشراك النساء

بالرجل الا ان النساء بما في ذلك العاملات منهن غير مطلعات على مجريات تلك التعديلات او واعيات لما في النص الحالي من هضم لحقوقهن في مجال العمل بما في ذلك حق مدير المؤسسة او المسؤول في الدائرة احالة أي مرأة الى التقاعد اذا تمت سنين خدمتها مما يحول دون تبؤ المرأة الكفو أعلى الدرجات الوظيفية.

باستثناء الجلسة الثالثة التي كانت بعض المشاركات فيها قد انتخبين عبر نظام الكوتا كأعضاء في المجالس البلدية فان اهتمام المشاركات على الانتخاب انصب على عدم قدرتهن على اختيار الرشح او المرشحة دون ضغط من الأهل و على تأكيد ظاهرة ان المرأة لا تدعم المرأة في الانتخابات دون ابداء أي اهتمام لمعرفة ما يعنيه نظام الكوتا و هل اثبت فاعليه ام لا فضلاً عن عدم ابائهن أي اهتمام بضرورة تعديل.

× لطفاً أنظر العنف ضد المرأة للدكتور موسى شتيوي في كانون اول للعام ٢٠٠٨ في صحيفة الغد قانون الانتخاب رغم ما قد يجلبه ذلك التعديل من مزايا للمرأة خاصة فيما يتعلق برفع نسبة التمثيل النسائي في مجلس النواب من خلال زيادة نسبة الكوتا فيه .

لم تطرق أي من المشاركات الى المطالبة او حتى اثاره المسائل المتعلقة بقانون الجنسية الاردني و الدعوات المطالبة بتمكين ابناء الاردنية من الحصول على الجنسية الاردنية ان كانت متزوجة من غير الاردني مع العلم ان قانون الجنسية الاردني يمنح ابناء الاردنية الجنسية الاردنية في حالات محددة على سبيل الحصر في المادة الثال من قانون الجنسية رقم ٦ لعام ١٩٥٤ و التي تنص : (يعتبر اردني كل من ولد في المملكة الاردنية الهاشمية من ام تحمل الجنسية الاردنية من اب مجهول الجنسية او لا جنسية له او لم تثبت نسبته الى ابيه قانوناً).

من خلال خبرتي في مجال عملي كمحامية نظامية عامل في القضايا الجزائية لمدة تزيد على الثمان سنوات فان الاكتاظ السكاني الذي تشهده محافظة الزرقاء ينتج عنه و بطبيعة الحال مجمعة من المشكلات كالمشاجرات او جنوح الاحداث او انتشارحجوب الهلوسة بين بعض الطبقات من الافراد ، او غيرها الا ان أي من المشاركات لم يعبرن عن هذه الشمكلات او يثرنها او يذكرنها او يعتبرنها احد الاسباب التي تعيق مشاركتهن في الحياة العامة.

ترزح المشاركات تحت تأثير الحملات الاعلانية الكثيفة الخاصة بحملات حقوق المرأة من ناحية اسلوب الخطاب او التوجه في ما يعتبرنه حقوق دون ان يتجاوز هذا التأثير الى حد خلق حالة

من الوعي او الحركة مجرد ابداء الرغبة في المشاركة او بذل الجهد مع أي اتحاد نسائي او حزب سياسي او منظمة معنية بالمرأة.

على الرغم من اختلاف بيئات المشاركات في الجلسات و اختلاف اعمالهن الا ان قاسماً مشتركاً اكبر كان حاضراً في كافة الجلسات و هو قدرة النساء على الحديث عن مشكلاتهن على تنوعها الا انه ولدى الحديث عن الحلول ماننت معظم الحلول تقتصر على عقد الندوات و الدورات التثقيفية الدينية و الاجتماعية و النفسية على اختلافها و اهمية و سائل الاعلام مما يشير الى ان المشاركات القين الجزء الاكبر من عملية تطوير وضع المرأة على غيرهن من منظمات و جمعيات و وسائل الام و اكتفين فقط بالحضور الامر الذي تعتبره الخبرة سلبياً و يشير بوضوح الى ان عملية توعية المرأة و تطويرها و عداها للعمل و التغير ما زالت طويلة و ربما تحتاج الى آليات رافعة او انجازات اكثر تأيراً في المجتمع المحلي الضيق لخلق نوع من التحفيز لدى النساء.

القاسم المشترك الاكبر الثاني بين المشاركات في كافة اللسات كان ان اهم اسباب اعتزالهن او الحد من العمل العام هو المفهوم الخاطئ للدين، العادات و التقاليد سلطة الرجل في داخل المنزل او في العمل، ثقافة العيب و غلاء المعيشة.

رابعاً: الخلاصة والتوصيات:

توصي الباحثة بما يلي :

١- تخصيص مساق خاص في الجامعات الاردنية الحكومية و الخاصة تتعلق بالتشريعات الخاصة بالمرأة لتمكين طب الحقوق المتخصصين في الاطلاع على تلك التعديلات و متابعتها و تؤكد الخبرة على اهمية هذه التوصية بعد المعومات الخطنئة التي اجمعت عليها طالبات الحقوق الحاضرات الى الجلسات و اللواتي لم يسمعن بتعديلات خاصة بالمرأة حدثت من ما يزيد عن الثمان سنوات.

٢- لا بد من ابراز النضرص الدستوريه المتعلقة بحياة الافراد و شرحها باسلوب مبسط في المنهاج المدرسية و ذلك لترسيخ تلك المفاهيم لدى الاطفال و حتي يستطيع الفرد و منذ طفولته تمييز حقوقه من واجباته و تخق الخبرة في هذا الصدد الماود المتعلقة بالساورة بين المواطنين ، بان العمل حق لكل مواطن وعلى الدولة تأمين فرص العمل ، بان الاردنيون مام القانون سواء ، بان الجنسية حق لكل اردني ، بان الانخاب حق لكل اردني.

٣- لابد من ايجاد آلية لاطهار اثر التطورات الخصة بالنساء على المستوى القانوني و الاجتماعي في حياة ربات المنازل و فيا مناطق الشعبية في العصمة و البعيدة عن العاصمة باعتبار ان تأثر افراد و سكان تلك المناطق بالتعديلات و التغبرات اقل بحيث يخلق ذلك الاثر فرقاً في حياة اولئك النسوة يدفعهن للعمل باتجاه المزيد من التعديل و المطالبة به.

الخاتمة :

ان اشد ما شعرني بالاليم لدى حضوري للجلسات تملك الغبة الملحة لدى النساء بالتغير دون المشروط بان يكون سهلاً مقدماً بدون دعم منهن و هو الامر الذي دفع احدى المشاركات بالطلب من الخبراء التوجه الى زوجها في محاله التجاري للحديث معه ، و المؤلم اكثر محاولة احدى الفتيات اقناع نفسها بصحة الزواج البكر و الذي فرض عليها من قبل ذويها حتى تستطيع الاستمرار في حياة «السعيدة» ، اما القاسم المشترك فهو ان حلول النسوة لم تبرح ساحة الحديث و الندوات و دون رغبة في فقد ما يعتبرنه امتيازات من توفر وقت طويل لديهن للحديث و ازاحة عدم تقاسمهن مسؤولية الحياة الصعبة مع ازواجهن بشكل كتعادلو هو الامر الذي ظهر جلياً باللاخص لدى ربات المنازل من الشركات غير العاملات .

رأي علم الاجتماع - د. حسين الخزاعي:

بعد دراسة التحديات والحلول المقترحة من قبل النساء في محافظة الزرقاء نستنتج ان رؤية علم الاجتماع في معالجة هذه القضايا تتفق مع الحلول التي وردت من قبل النساء في المحافظة ، وخاصة ان جميع التحديات تتمحور في البنود التالية :

اولا: مشكلة البطالة بين الاناث: ويتم التغلب على مشكلة البطالة بين النساء محافظة الزرقاء وخاصة بالنسبة للاناث ، من خلال تشجيع المرأه للعمل داخل المنزل لتلبية إحتياجاتها وايجاد دخل اضافي للاسرة ويتم هذا من خلال التوعية والارشاد لافراد المجتمع من خلال مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات التعاونية والبلديات وخاصة « النساء العضوات في المجالس البلدية ويتم التركيز على ابرازدور المرأة في المشاركة الاقتصادية والاجتماعية بجانب الرجل ،وهذا يتطلب المزيد من الجهد والوقت من قبل مؤسسات المجتمع المدني وخاصة ان العادات والتقاليد تمنع عمل المرأة في المنزل وخاصة في المناطق الريفية والقرى الموجودة ضمن محافظة الزرقاء ، وستواجه المرأة مشكلة تسويق المنتجات المنزلية ، او التعليم والتدريب على انتاج الاعمال المنزلية مثل الخياطة ، العمل في الزراعة المنزلية « زراعة الخضار او الاعشاب او الاشجار المثمرة » ، وهذه اعمال منزلية في حال توفر المزروعات المناسبة فهي مناسبة لعمل المرأة . ويجب ان تشارك كافة المؤسسات في عملية التوعية والارشاد انطلاقا من المدرسة والمسجد ومديرية الزراعة والبلدية والمراكز والجمعيات التعاونية ، وهناك ايضا دورات زهور ورسم على الزجاج يمكن للمرأة ان تكسر حاجز البطالة وتشارك بها جنبا الى جنب بجانب الرجل . ويجب تحفيز النساء والرجال من خلال عرض قصص نجاح لسيدات في الاعمال المنزلية وبمساعدة ازواجهن .المجتمعات الريفية لا زالت بحاجة الى توعية وتنقيف في مجال ثقافة العيب وان هناك بعض الاعمال قد تعيب المرأة او الرجل . وهنا يجب ان نركز على دور خطباء المساجد في اظهار ما هو العيب وان ثقافة العيب في العمل يجب عدم التشارة اليها ، ويمكن ان تقوم بعض منظمات المجتمع المدني بتبني مشاريع لتدريب وتحفيز النساء على هذا العمل .

ويمكن ان نستفيد من المحاولات العملية التي اعتمدها الاردن للقضاء على مشكلة البطالة وخاصة بين الاناث حيث ان العادات والتقاليد في المجتمع ما زالت تؤثر في قضية الاختلاط في العمل وفي المؤسسات التي يعمل بها ذكور ، مثل تجربة صندوق الذي يتولى تقديم قروض الى الافراد والاسر متدنية الدخل لتمكينهم من انشاء مشروعات صغيرة وتصل كلفة المشروع الواحد منها الى خمسة آلاف دينار. تمكنهم هذه المشروعات من الاعتماد على النفس ومن عمل مشاريع صغيرة مستقلة لا يوجد بها اختلاط وبمساعدة الاهل . في ظل هذا الوضع فان توجيه المرأة في محافظة الزرقاء يكون باتجاه الاستفادة من المؤسسات المتخصصة في التمويل الصغير والميكروي مؤسسة متخصصة في التمويل الصغير والميكروي منها ست مؤسسات (١٧) للمشاريع حيث يوجد متخصصة بالإقراض تعمل في الأردن حاليًا، إضافة إلى مشروع تمويل المشاريع الصغيرة في مؤسسة الإقراض الزراعي. ومولت أكثر من ١٥٤ ألف مشروع لتوفر أكثر من ٦٥ ألف فرصة عمل وان (٦٣) ألف امرأة استفدن من خدمات مؤسسات التمويل الصغير والميكروي أو ما يعادل ٧٠ في المئة من إجمالي العملاء في هذا القطاع، حيث تساهم هذه القروض بشكل ايجابي في تمكين المرأة الأردنية من تحسين المستوى المعيشي لأسرتها وتوفير فرص عمل موسمية ودائمة لها آخذين (بعين الاعتبار ان معظم هذه المشاريع منزلية، خاصة وان نسبة البطالة لدى النساء تبلغ ٢٥٪) وهي ضعف النسبة لدى الرجال مما يستدعي المزيد من التمويل للنساء ليصبح هذا القطاع البديل الرئيس للنساء، وهذه التجربة يمكن ان يتم تبنيها من قبل احدى مؤسسات المجتمع المدني والقيام بحمل توعية شاملة في محافظة الزرقاء من خلال المحاضرات والدورات والزيارات للقرى الوجوده في محافظة الزرقاء وبمساعدة البلديات والمراكز والجمعيات التطوعية والاندية الشبابية ويتم تعريف المواطنين في الاستفادة من هذه القروض واقامة المشاريع وهناك مؤسسات تقوم بعمل دراسات جدوى لكل مشروع يمكن الاستفادة منها ، ويتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني التنسيق والتشبيك مع المؤسسات الحكومية في المحافظة للتوعية والتثقيف حول هذه البرامج وطرق الاستفادة منها ، والاستفادة من الاعلام الرسمي دور في التوعية لتوجيه النساء للاستفادة من هذه التجارب الناجحة وعرض قصص النجاح التي قامت بها بعض السيدات المستفيدات من هذه المشاريع بهدف تحفيز السيدات للجوء الى هذه الطريقة .

اما بخصوص الاناث اللواتي يعانين من البطالة وحصلن على مؤهلات علمية ويستطعن استخدام الحاسوب فيمكن عقد دورات تدريبية للنساء في محافظة الزرقاء على مهارات البحث عن العمل وخاصة عن طريق استخدام الحواسيب والمواقع الالكترونية والاتصال في المؤسسات التي تعلن عن حاجتها للعمال، ومتابعة الاعلانات الصحفية التي تعلن عن حاجتها للعمال والتواصل معهم. ومن المواقع المهمة التي يمكن تدريب السيدات على البحث عن العمل فيها موقع النار الالكتروني للتوظيف – أول مشروع حكومي الكتروني للبحث عن فرص العمل، وقد دخل على هذا

الموقع ٥٠ ألف باحث عن عمل أردني للبحث عن فرص عمل في عام ٢٠٠٦. ويمكن ان يتم مثل هذا المشروع في محافظة الزرقاء من قبل احدى مؤسسات المجتمع المدني لخدمة محافظة الزرقاء.

اما الاناث اللواتي على مقاعد الدراسة الجامعية يمكن عقد دور تدريبية لهم لمهارات البحث عن العمل والتواصل مع الشركات والمؤسسات وتدريبهم على طرق عمل السيرة الذاتية، ويمكن تبني تطبيق مثل هذه التجارب وخاصة انها كانت مفيدة وشهدت تجاوز من قبل الطلاب وهم على مقاعد الدراسة على حضور مثل الدورات ، وقمت بتنفيذ هذا الحل بشكل عملي في كلية الزرقاء الحكومية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية من خلال اشرافي على عقد دورة تدريبية بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٩ وشارك في هذا التدريب كافة الطالبات اللواتي في السنة الدراسية الرابعة. ويمكن الاستفادة من هذه التجربة وتعميمها داخل محافظة الزرقاء من خلال الجامعات الموجودة في المحافظة (الزرقاء الاهلية، الهاشمية) وكليات المجتمع الموجودة في المحافظة. ويمكن التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني والجامعات لعمل مثل هذه الدورات التدريبية حيث ان الفلسفة التي تنطلق منها الجامعات هي لدمج المجتمع الطلابي والمجتمع المحيط للجامعة.

اما بخصوص الفتيات اللواتي لا يعرفن استخدام الحواسيب فيمكن عقد دورات تدريبية لهم للتعلم على البرامج التي تساعد في البحث عن العمل والتواصل مع المؤسسات والشركات ، ويتم ذلك من خلال تعاون المؤسسات الحكومية في محافظة الزرقاء مثل (وزارة البلديات، وزارة العمل، وزارة التربية والتعليم، مؤسسات المجتمع المدني) .

ولعل الإشارة التي يجب التركيز عليها هي مسألة تنظيم الأسرة وتشجيع الاسر على تنظيم الاسرة وذلك من خلال من خلال نشر برامج التوعية والتثقيف وبمساندة ومساعدة المساجد والوعاظ والمدارس والجامعات والانطلاق من الحفاظ على صحة وسلامة الام والطفل في هذه الحملات التوعوية حيث ان العادات والتقاليد في هذه المجتمعات تركز على كثرة الانجاب وعدم تنظيم الاسرة حيث ان الرزق على رب العباد وان الابناء عزوة ، ويجب زيادة الإهتمام بدور المرأة في العمل بتعليمها وتوفير فرص العمل اللائمة لفسيوولوجية المرأة والعمل على إشراك جميع أفراد الأسرة في العملية التنموية فلا يقتصر العمل على رب الأسرة بل يشاركه في ذلك زوجته وأبناؤه.

قد يعتقد البعض بعد قراءته لهذه الحلول بانها مقترحات نظرية ولا يمكن ان تنفذ ولكن اطمأن اصحاب القرار في محافظة الزرقاء بأن هذه الافكار النظرية قمت بتطبيقها شخصيا وعلى ارض الواقع في محافظات متعددة في الاردن ونجحت وحتى في قرى اردنية في لواء الاغوار الجنوبية، واشير الى ان خصوصية المجتمع الاردني متشابهة في معظم المحافظات ومكن تبني هذه المشاريع والمقترحات .

ثانياً : العنف ضد المرأة والعنف الذي يمارس في محافظة الزرقاء يكون في طابع «العنف الرزمي» وهو التهميش للمرأة وهذا ما ذكرته السيدات من خلال نظرة المجتمع في عدم إعطاء الحرية المطلقة في ممارسة الأعمال العامة و الصعوبة التي تواجهها السيدات في اتخاذ القرارات الشخصية وغيرها ، بالإضافة الى العنف الجسدى .ويت التغلب على هذه التحديات من خلال نظرة واقعية تطبيقية في المجتمع كما يلي :

زيادة الوعي بطبيعة العنف الأسري وأبعاده الصحية والنفسية والاقتصادية وتأثيره على تماسك الأسرة من خلال نشر ثقافة الحماية وتحفيز وتشجيع النساء اللواتي يتعرضن للعنف الى الإبلاغ عن حالات العنف اللواتي يتعرضن له ، وكسر حاجز الصمت وعدم الاستسلام للعادات والتقاليد والموروثات الاجتماعية . وذلك كون الكثير من القيم الاجتماعية السائدة تركز على الحط من قدر المرأة ودونيتها وتحويلها من كائن أنساني كامل الحقوق والواجبات إلى موضوع جنسي بغرض المتعة والانجاب يقع في اطار ملكية الرجل تعود إلى سلسلة من الممارسات التي تمثل عنفا صريحاً ضد المرأة.

- تشجيع الاسر على تعليم ابنائها وخاصة الفتيات وعدم حرمانهن من التعليم والعمل او عزلتهن عن الحياة الاجتماعية العامة، اوالحد من حرية حركتهن وقدرتهن على الاختيار في كافة شؤونها الشخصية من التعليم او العمل.

- منح الفتيات حرية اختيار شريك العمر وعدم الاستسلام لعادات الزواج المبكر او الزواج القسري.

- منح المرأة كافة حقوقها المدنية والسياسية وخاصة في مجال الحصول على الميراث او حرية التصويت في الانتخابات ، والسماح لها باتخاذ قراراتها الشخصية. وعدم تهميشها والقيام بفرض الرأي الانتخابي عليها، ولتحقيق هذا الحل يجب على الحكومة من خلال الجهات والمؤسسات المعنية (وزارة التنمية السياسية، وزارة العدل ،دائرة قاضي القضاة ، مؤسسة الاذاعة والتلفزيون، نقابة الصحفيين ،منظمات المجتمع المدني) ان تقوم بحملات توعية مكثفة للنساء من خلال وسائل الاعلام والاتحادات النسائية والجمعيات التطوعية لتوعية النساء بحقوقهن في مجالات المشاركة السياسية في الاحزاب السياسية وعدم تعرض المرأة للعنف الرمزي وهو «التهميش» او ان تكون المرأة مطيعة للرجل وتنفذ رغباته الانتخابية وعدم منحها حرية اختيار المرشح المناسب في الانتخابات البلدية او البرلمانية حتى لو كان هذا المرشح انثى، ويجبنا عرض قصص لسيدات رشن للانتخابات النيابية من محافظة الزرقاء وكان يدير حملاتهن «رجل» مثل المرشحة نادية بشناق كان يدير حملتها المحامي عاكف المعايطة، وللتغلب على هذا التحدي فإنه يجب العمل من قبل كافة مؤسسات المجتمع المدني على تغيير قانون الصوت الواحد في الانتخابات والذي يهمل دور المرأة حيثان الصوت يذهب في المناطق العشائرية الى ابن العشيرة في الدرجة الاولى

ثم ان يكون ذكر وحتى في المدن يتم نقل الاصوات الى الريف وانتخاب ابناء العشائر الذكور، في ظل وجود قانون الصوت الواحد فان اي جهد سيكون عديم الفائدة ، والتأكيد على توجيه التوعية للرجال في المناطق الريفية في اهمية مشاركة المرأة في كافة مجالات التنمية. وهذا يتطلب ايضا تكاتف الجهود مع البلديات ووجهاء العشائر والسيدات البرلمانيات باهمية مشاركة المرأة وذلك من خلال تقديم قصص ونماذج النجاح التي حققتها المرأة الاردنية في مختلف المجالات التنموية.

التوعية في حقوق وواجبات الأزواج والزوجات ، والتركيز على الحقوق المشتركة بين الزوجين والتزام كل طرف بهذه الحقوق تمهيدا للوصول الى اسرة سعيدة يشارك جميع افرادها في اعلاء وتطوير وتنمية الاسرة . والحقوق المشتركة بين الزوجين تتجسد من خلال حق الاحترام المتبادل، حق الاستمتاع المشترك، حق الغيرة المشتركة النابعة من حب كل طرف للآخر. اما الواجبات المشتركة بين الزوجين فتتمثل في العفة المشتركة ، التسامح المتبادل ، وفهم نفسية كل طرف للآخر، النوايا الطيبة المعاشة باللطف، والايمان بان السعادة جهد مشترك ومسؤولية تضامنية بين الزوجين. وتقع هذه المسؤولية على عاتق كافة المؤسسات الحكومية للتوعية في ابرز الواجبات والحقوق للزوج والزوجة وخاصة وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية، ووزارة الصحة من خلال التوعية بخطورة التعرض المرأة لاصابات واعراض جسدية نتيجة العنف الاسري، وعرض حالات عنف تعرضت لها المرأة وادت الى معاناة جسدية والمعاناة التي واجهتها بعد العنف بهدف تغيير المعرفة والسلوك تجاه هذه الظاهرة، ويتطلب الوعي القانوني تجاه المسؤولية الجنائية المترتبة على ارتكاب مثل هذا العنف الاسري.

ويتطلب التغلب على هذه التحديات التركيز على نظرة الدين حول هذا الموضوع وذلك من (خلال التنشئة الاجتماعية الاسرية وعدم التمييز منذ الصغر بين الاطفال) الذكور أو الاناث واتباع الحوار الاسري مع الابناء لمواجهة كافة الابعاء والتحديات التي تواجه الاسرة وخاصة في قضايا البطالة والفقر ومنح المرأة فرصة البحث عن العمل وايجاد العمل المناسب وذا يتطلب من الحكومة والمجتمع التكاتف لتحفيز الاسر الاردنية على تقبل مشاركة المرأة في العمل وعرض قصص نجاح المرأة في مختلف القطاعات التنموية وفيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والزواج المبكر والطلاق فيجب على الحكومة من خلال الوزارات المعنية (وزارة الصحة، وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية، دائرة قاضي القضاة، مؤسسة الاذاعة والتلفزيون) التعاون لتعديل التشريعات الاجتماعية المعمول بها وخاصة قانون الاحوال الشخصية وتعديلاته رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته لعام ٢٠٠١ المتعلقة بالعمر عند الزواج حيث سمحت مواد القانون للقاضي بزواج الفتيات اللواتي لم يبلغن العمر (١٨) سنة. وفي ظل وجود هذا القانون فان العادات والتقاليد الاجتماعية المتعلقة بالزواج ستبقى موجودة وتمارس من قبل الاهل في المجتمع وتمثل تحدي للنساء في

الأردن، وفي ظل وجود القانون وعدم تعديله من قبل الحكومة فإن الأمر متروك لجهود التوعية الصحية من قبل وزارة الصحة والمؤسسات الإعلامية بخطورة الزواج المبكر والحمل المبكر، وأيضا يتطلب مساندة الجمعيات والمراكز التطوعية في إبراز خطورة الطلاق المبكر والمشكلات المتعلقة فيهن من ناحية النفقة والاعتناء في الأولاد وتربيتهم.

ولعل العامل المهم في عملية التغلب على هذه التحديات في محافظة الزرقاء منح الفرصة لمؤسسات المجتمع المدني للقيام بهذه المهام التوعوية والإرشادية للمجتمع من خلال تقديم الدعم المادي لهذه المؤسسات وتبني الأفكار التي تنطلق منها لخدمة المجتمع وخاصة في مجالات التدريب والتوعية وإجراء الدراسات والبحوث الميدانية حول العديد من القضايا التي تهم المجتمع وإبراز دور المرأة في تنمية المجتمع وتقدمه. ويجب عدم استعجال النتائج فالعمل مع المجتمعات التقليدية وتغيير الاتجاهات وخاصة المتصقة في العادات والتقاليد يحتاج إلى (١٠) سنوات على الأقل حتى نستطيع أن نلاحظه على أرض الواقع.

رأي الدين - د. عبدالله شواهنة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم وبعد:
فهذه بعض المداخلات الدينية المتعلقة بالتحديات التي تواجه المرأة ومشاركتها سياسيا في مدينة الزرقاء ، وذلك استشرافا من حلقات النقاش التي أدارها الأخ باسل الحمد في مركز بشري للدراسات والاستشارات ، وقد أجملت هذه المداخلات فيما يلي :

أولا : التحديات والحلول :

أ- موضوع السماح وعدم السماح للمرأة الخروج للعمل وممارسة دورها السياسي في حدود الشرع: إن الناظر لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء والقارئ المتدبر لآيات القرآن الكريم ولكثير من سيرة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وسنته العطرة ليعلم علم اليقين أن الإسلام بمصادره المتنوعة قد أعطى المرأة حرية في نطاق واسع وتمثل فيما يلي:

١- التعليم : فقد جاءت النصوص الصريحة بحق المرأة في التعليم مساواة بالرجل فقال عليه الصلاة والسلام : « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » فالمسلم والمسلمة على حد سواء في التعليم، ولكن جعل من الضوابط الشرعية ما تحفظ لها كرامتها وأنوئتها فاشتراط عدم الاختلاط مثلا إلا للضرورة التي تحافظ المرأة فيها على نفسها كي لا تستغل في ما لا يأتيها بخير، وخير ما نبدأ به الكلام، كلام ربنا الكريم : يقول الله عز وجل ﴿هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ (الزمر ٩) ويقول كذلك سبحانه ﴿ اقرأ بسم ربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم ﴾

وفي حديث صحيح «النساء شقائق الرجال»

يعلم من هذا الحديث أن كل ما أمر به المسلم ومن جعلته طلب العلم، فهو بحق المرأة إلا ما خصص:

– يقول الرسول الله صلى الله عليه وسلم لأحد الصحابيات، وكان اسمها الشفاء، «ألا تُعلمين هذه يريد حفصة – رقية النملة كما علمتها الكتابة.. من عظمة فعل الرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان أميا وأمر بتعليم زوجته المسنة حفصة الكتابة.

وفي هذا درس بليغ للرجال الذين يتركون نساءهم على أميتهن وجهلن! فينشأ لديهن الفراغ الخيف بسبب عدم مطالعة الكتب النافعة مما قد يؤدي إلى وساوس شيطانية!!! أو يؤدي إلى عدم معاونة أولادها على الدراسة ، وهذه الآيات والأحاديث بحق النساء ، تكذب قول الجامدين بتحريم تعليم المرأة القراءة والكتابة مستندين إلى حديث موضوع : (لا تسكنوهن الغرف ، ولا تعلموهن الكتابة) وكم أدى مثل هذا الحديث إلى تجهيل المرأة وتجهيل أبنائها وقد أعلمني أحد خطباء المسجد أنه أغلق مدرسة إناث في قرية ظنا منه بصحة هذا الحديث !!! والله در من قال

الأم مدرسة إذا أعدتها
من لي بتربية النساء فإنها
أعددت شعبا طيب الأعراق
في الشرق علة ذلك الإخفاق!!!

ويقول الله عز و جل ﴿ يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ﴾ هذه الآية أصل في تعليم أهل البيت وتربيتهم، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، وإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم قد حث على تعليم الإمام، وهن أرقاء. فما بالك بأولادك وأهلك الأحرار... قال البخاري رحمه الله تعالى، في صحيحه : «باب تعليم الرجل أمتة وأهله ثم ساق حديثه عن الرسول صلى الله عليه وسلم» «ثلاث لهم أجران ... و رجل كانت عنده أمة فأدبها فأحسن تأديبها ، وعلمها فأحسن تعليمها ثم أعتقها فتزوجها فله أجران) وقال البخاري رحمه الله – باب هل يجعل للنساء يوم على حدة في العلم ، وساق حديث أبي سعد الخدري – رضي الله عنه – قالت النساء للنبي صلى الله عليه وسلم (غلبنا عليك الرجال فاجعل لنا يوما من نفسك ، فوعدهن يوما لقيهنّ فيه فوعظهنّ وأمرهنّ) . قال ابن حجر : ووقع في رواية سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بنحو هذه القصة فقال: (موعدكن بيت فلانة فاتاهن فحدثهن)

ويؤخذ من هذا الحديث تعليم النساء وحرص نساء الصحابة على التعلم ، وأن توجيه الجهود إلى الرجال دون النساء ، تقصير كبير من أولى الأمر.

لماذا يجب إشراك النساء

يقول الله عز وجل «ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف» البقرة الآية (٢٢٨)، يعلم من هذه الآية أن كل ما أمر به الرجل ومن جملته طلب العلم فهو بحق المرأة أيضا، إلا ما خصص، لقول الرسول الله صلى الله عليه وسلم «طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة» ومنه فإن هذه الآيات والأحاديث بحق النساء تكذب قول القائلين بتحريم تعليم المرأة مطلقا ، دون قيد أو شرط ، الكتابة والقراءة.

إن تعليم المرأة قضية حساسة وخطيرة ، فإذا أحسن أعطى أعظم النتائج ، وأفيدها للمرأة والأمة ، وإذا أسيء أفسد المرأة وأضر بالأمة، فمن الواجب تعليم المرأة ما يساعدها على تأدية مهمتها كزوجة، وأم ومربية أجيال، ومديرة مملكة البيت.

وكل ذلك بحاجة إلى دراسة واسعة للعقيدة وللمبادئ الإسلامية، وتاريخ الإسلام، ولأصول التربية الإسلامية ، والحياة الإسلامية ، والبيت الإسلامي، إلى جانب بعض العلوم والفنون الحديثة النافعة في تدبير المنزل أو حاجة قائمة في المجتمع كالتدريس وتطبيب النساء.

٢- إن للمرأة شأنًا عظيمًا في سير أي مجتمع واتجاه أي أمة ، فلها دور كبير حينما تستقيم الحياة على منهج الله ، ويتنسم العباد عبير الطهر والعفة والاستقامة ، وتنتشر المحبة والألفة والتعاون والتكافل بين الناس.

ولها دور كبير أيضا حينما تنحرف الحياة عن منهج الله ، وتتخبط المجتمعات البشرية لاهثة وراء القوانين الوضعية والأحكام البشرية والتشريعات الأرضية ، ويتجرع العباد مرارة الانحلال في شتى صورته ومجالاته ، فينتشر الحقد والحسد ، وتسود العداوة والبغضاء ، ويعم الظلم والأنانية أفراد المجتمع ، فالنساء نصف الأمة ، ثم إنهن يلدن النصف للآخر ، فهن أمة بأكملها.

٣- العمل : للمرأة حق في العمل كما للرجل ، ومن هذا العمل : العمل السياسي والذي يعطي المرأة الحق في المشاركة مع الرجل في اتخاذ القرار فالشريعة الإسلامية – كقاعدة عامة - لا تمنع أحد من العمل و التكسب ، و لكنها تضع الحدود ، و الضوابط التي تلائم ، و تفيد المجتمع وأفراده.

ذلك أن الإسلام قد قسم الأدوار بين المرأة، و الرجل تقسيما عادلا فريدا لبناء أسرة سليمة تبني في الدارين، فالرجل هو المسؤول عن نفقة أفراد أسرته و تأمين احتياجاتها، فهو يتولى شؤون

المنزل الخارجية، و يقع على المرأة مسؤولية العناية بالبيت، و الزوج و الأولاد، و توفير الراحة و الحنان و تربية الأولاد.

وحيث إن المجتمع الإسلامي و المرأة المسلمة قد تحتاج إلى عمل المرأة ببعض الأعمال، و المهام على سبيل الضرورة ، كأن تعمل معلمة لتعليم بنات جنسها ، و طبيبة لمعالجة و تطبيب الإناث، أو أن تعمل بأي عمل يفيد المجتمع وبنات جنسها مع مراعاة الضوابط الشرعية و التي من أهمها:

١- ألا يكون لعمل المرأة تأثيراً سلبياً على حياتها العائلية: عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ألا كلكم راع، و كلكم مسؤول عن رعيته، فالأمير الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته، و الرجل راع على أهل بيته، و هو مسؤول عنهم، و المرأة راعية على بيت بعلها وولده و هي مسؤولة عنهم، و العبد راع على مال سيده، و هو مسؤول عنه ألا فكلكم راع، و كلكم مسؤول عن رعيته.

ذلك أن المرأة راعية لبيتها، و لأولادها و إن عملها خارج بيتها فيه مضیعة للأولاد، و تقصير لحق الزوج، لذلك فإن عملها محرم للفساد الذي ينتجه من خلال عمل المرأة خارج بيتها .

٢- ألا تعمل عملاً فيه محذور شرعي، كالاختلاط و الخلوة: لقوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّزَوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً) (الأحزاب:٥٩)؟

عن أم عطية قالت: أمرنا رسول الله صلى الله عليه، وسلم أن نخرجهن في الفطر، و الأضحى العواتق، و الحيض و ذوات الخدور. فأما الحيض فيعتزلن الصلاة ، و يشهدن الخير، و دعوة المسلمين)، قلت: يا رسول الله إحدانا لا يكون لها جلباب، قال: لتلبسها أختها من جلبابها (٨) فالرسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمر جميع المسلمات أن تلبس الحجاب إن أردن الخروج، و عند عدمه لا يمكنها أن تخرج.

ولقوله عليه الصلاة و السلام : «إياكم، و الدخول على النساء، فقال رجل من الأنصار: يا رسول الله أفرأيت الحمى، قال الحمى الموت»

عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولًا سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ يَقُولُ لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ

اللَّهِ إِنَّ أُمَّرَأَتِي حَرَجَتْ حَاجَةً وَإِنِّي اكْتَتَبْتُ فِي عَزْوَةِ كَذَا وَكَذَا قَالَ أَنْطَلِقُ فَحَجَّ مَعَ أُمَّرَأَتِكَ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَغَيْرِهَا تَصْرِيحٌ بَعْدَ إِجَازَةِ الدُّخُولِ عَلَى النِّسَاءِ، وَبَعْدَ الْخُلُوةِ مَعَ الْمَرْأَةِ الْأَجْنِبِيَّةِ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ حَفَاضًا عَلَى الْأَعْرَاضِ، وَوَقَايَةً مِنَ الْقَيْلِ وَالْقَالِ وَالْفَتَنِ.

٣- ألا يؤثر عملها على عمل الرجال ، كأن تكون سببا في قطع رزقه :
فالمرأة قد تقبل أن تعمل بأجر زهيد على عكس الرجل الذي يعيش هو، و من تحت جناحيه من هذا العمل ، مما يؤدي إلى انتشار البطالة ، و تفاقمها في صفوف الرجال.
لقوله تعالى: ((الرجال قوامون على النساء)) . سورة النساء الآية ٣٤ .
ولقوله عليه الصلاة والسلام : (لا ضرر و لا ضرار في الإسلام) .
قال ابن عبد البر : (معنى لا ضرر: لا يدخل على أحد ضرر لم يدخله على نفسه، ومعنى لا ضرار لا يضار أحد بأحد).
وقال الخشني : (الضرر الذي لك فيه منفعة، وعلى جارك فيه مضرة، والضرار الذي ليس لك فيه منفعة، وعلى جارك فيه المضرة).
فالمرأة عندما تعمل دون ضوابط شرعية تجلب منفعة لنفسها لا تتناسب مع المضرة التي تلحقها - بغيرها على أحسن وجه، و ربما تجلب من جراء عملها الضرر، و المضرة و الضرار لها، و لغيرها إذا لم تراعى الضوابط الشرعية التي وضعها العلماء المعتبرون.

٤- أن يتوافق عملها، و طبيعتها الأنثوية:
فقد أثبتت الدراسات الطبية أن كيان المرأة النفسي ، و الجسدي الذي خلقه الله تعالى على هيئة تخالف تكوين الرجل ، و قد بني جسم المرأة ليتلاءم مع وظيفتها الأمومة ملائمة كاملة، كما أن نفسياتها قد هيئت لتكون ربة أسرة، و سيدة بيت، و قد كان لخروج المرأة إلى العمل وتركها بيتها، و أسرتها نتائج فادحة في كل مجال.
يقول تقرير الصحة العالمية: (أن كل طفل مولود يحتاج إلى رعاية أمه المتواصلة لمدة ثلاث سنوات على الأقل. و أن فقدان هذه الغاية يؤدي إلى اختلال الشخصية لدى الطفل كما يؤدي إلى انتشار جرائم العنف المنتشر بصورة مريعة في المجتمعات الغربية و طالبت هذه الهيئة الموقرة بتفريغ المرأة للمنزل ، و طلبت من جميع حكومات العالم أن تفرغ المرأة ، و تدفع لها راتباً شهرياً إذا لم يكن لها من يعولها حتى تستطيع أن تقوم بالرعاية الكاملة لأطفالها.
وقد أثبتت الدراسات الطبية ، و النفسية أن الحاضن، و روضات الأطفال لا تستطيع القيام بدور الأم في التربية و لا في إعطاء الطفل الحنان الدافق الذي تغذيه به.
و بعد هذه الشروط و الضوابط الشرعية ما هي مجالات العمل المسموح بها للمرأة المسلمة؟ لعل

خير عمل تعمل به المرأة هي رعاية بيتها، و أولادها و زوجها، كما يمكن أن تعمل في هذه المجالات ضمن الضوابط التي أوردتها علماء الأمة العتبرين:

أ- في مجال الدعوة إلى الله تعالى: كداعيات و معلمات يعلمن النساء أحكام الشريعة الإسلامية بكافة أصولها، و فروعها في المدارس، والمعاهد والجامعات وللحصول على أعلى الشهادات العلمية و التعليمية العتبرة.

ب- في التطبيب: لعالجة و تطبيب النساء من الأمراض، والحمل والولادة وغيرها.

ج- في مجال الشؤون البيتية: كأن تعمل في خياطة و تفصيل الألبسة النسائية والولادية، وغيرها من المهارات اليدوية المشابهة. عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: كانت ابنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وكانت من أكرم أهله عليه، وكانت زوجتي، فجرت بالرحى حتى أثر الرحي بيدها، وأسقت بالقربة حتى أثمرت بنحراها، و قمت -أي كنت- البيت حتى اغبرت ثيابها، وأوقدت تحت القدر حتى دنست ثيابها، فأصابها من ذلك ضرر.

و بعد، أليس الأجدر بالمرأة أن تؤدي واجباتها الأساسية كزوجة، وأم، وأخت، لها مسؤولياتها في الأسرة على الوجه الذي رسمه، وحدده لها الشرع الحنيف.

وأليس من الشطط أن يمجّد عمل المرأة خارج هذه الضوابط الشرعية من أجل تقليد الغربيات اللواتي لم يحققن من خروجهن على التعاليم الربانية إلا الخراب للبيوت الأمانة، فانحلت الأخلاق، وفسد المجتمع وشرّد كثير من الأطفال مما ولد مشاكل عظيمة لدى حكومات الدول الغربية ومن نهج نهجها في أسلوب حياتها في معالجة البطالة وأطفال الزنى والأمراض الجنسية الخطيرة كالأيدز وغيرها وصدت لذلك مئات الملايين من الدولارات ودون جدوى، و فتكت البطالة في صفوف الرجال.

و بالاطلاع على معطيات العلوم الحديثة الكاشفة عن مختلف حالات المرأة النفسية، وغير النفسية يتضح أن هناك عوائق ذاتية تؤثر على عملها غير الشرعي و ذلك للأسباب التالية: ××× أثبتت الدراسات الطبية أن كيان المرأة النفسي، والجسدي قد خلقه الله على هيئة تخالف تكوين الرجل، و قد بني جسم المرأة ليتلاءم مع وظيفة المرأة الأصلية و هي الأمومة، كما أن نفسيته قد خلقت لتكون ربة منزل، بل أن كل خلية من خلايا جسم المرأة تختلف في خصائصه، و تركيبها عن خلايا الرجل. و إذا دققنا النظر في المظهر لنا أن نجد الفروق واضحة بين خلية الرجل و خلية المرأة .. ستون مليون مليون خلية في جسم الإنسان، و مع هذا فإن نظرة فاحصة في المظهر تنبئك الخبر اليقين: هذه خلية رجل، وتلك خلية امرأة، كل خلية فيها موسومة بميسم الذكورة، أو مطبوعة بطابع الأنوثة.

أن أعضاء المرأة الظاهرة والخفية، وعضلاتها وعظامها تختلف إلى حد كبير عن تركيب ××× أعضاء الرجل الظاهرة، والخفية كما تختلف عن عضلاته، وعظامه في شدتها وقوة تحملها، و ليس هذا البناء الهيكلي، والعضوي المختلف عبثاً، إذ ليس في جسم الإنسان، ولا في الكون شيئاً إلا وله حكمه سواء علمناها، أو جهلناها، وما أكثر ما نجعل، وأقل ما نعلم. والحكمة في الاختلاف البين في التركيب التشريحي، والوظيفي بين الرجل والمرأة هو أن هيكل الرجل قد بني ليخرج إلى ميدان العمل ليكدح، ويكافح و تبقى المرأة في المنزل تؤدي وظيفتها العظيمة التي أناطها الله بها، وهي الحمل والولادة، وتربية الأطفال و رعايتهم، وتهيئة عش الزوجية حتى يسكن إليها رب الأسرة عند عودته من خارج المنزل.

قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الروم: ٢١)

وإذا أردنا أن نقلب الموازين، فإننا سنتصادم مع الفطرة التي فطرنا الله عليها، و نتصادم مع التكوين البيولوجي، والنفسي الذي خلقنا الله عليه، و تكون نتيجة تلك المصادمات، وتجاهل التكوين النفسي، و الجسدي للمرأة وبالأعلى المرأة، و على المجتمع و سنة الله ماضية. قال تعالى: (سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا) (الأحزاب: ٦٢) وقال عز وجل: (سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا) (الفتح: ٢٣).

يعتري النساء بحكم الأنوثة جملة من الحالات التي تمنعها قهريا من العمل، ففي الحيض: ××× تصاب أكثر النساء بالآم، و أوجاع في أسفل الظهر، و أسفل البطن وتكون آلام بعض النساء فوق الاحتمال مما يستدعي الطبيب، كما تصاب كثير من النساء بحالة من الكآبة، و الضيق أثناء الحيض، و خاصة عند بدايته، كما تصاب بعض النساء بالصداع النصفي، وتكون الآلام مبرحة، وتصبها اضطراب في الرؤية، و القيء. كما تصاب الغدد الصماء بالتغير أثناء الحيض فتقل الحيوية الهامة للجسم إلى أدنى مستوى لها أثناء الحيض، فتتخفض درجة حرارة الجسم و يبطئ النبض، و ينخفض ضغط الدم، و تصاب كثير من النساء بالدوخة، و الكسل والفتور.

تمتاز المرأة بعاطفتها الجياشة، فمن الطبيعي أن يكون للمرأة تكوين عاطفي خاص بها لا ××× يشبه تكوين الرجل، و عليه فإن إقحامها في الأعمال الشاقة بدنياً ظلم لها، وإجحاف في حق مجتمعها، لأنه صرف وتوزيع خاطئ لطاقتها. فعوضاً عن توجيهها إلى عمل يناسبها و يناسب طبيعتها نوجهها إلى عمل يناسب غيرها، ويلائمها، ففي هذا تعطيل ظاهر لكفاءات المجتمع وقدراتها.

أما مشاركة المرأة سياسياً فقد اعترافاً شبهات كثيرة، وقد حاول الشيخ القرضاوي الرد على تلك الشبهات التي تمثلت في حق الولاية على الرجل، وكذلك القاعدة الأصولية المتعلقة بسد الذرائع أولى من جلب المصالح وثالثاً: الآية التي تطلب من النساء البقاء في البيوت والحث على

عدم الخروج ، وكان رد القرضاوي على الشبهات الثلاثة كما يلي:
١- آية «وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ» لا تنهض دليلاً لمنع مشاركة المرأة في العمل العام، وذلك لأسباب،
منها:

أ- الآية تخاطب نساء النبي صلى الله عليه وسلم كما هو واضح من السياق، ونساء النبي صلى الله عليه وسلم لهن من الحرمة وعليهن من التخليط ما ليس على غيرهن، ولهذا كان أجر الواحدة منهن إذا عملت صالحاً مضاعفاً، كما جعل عذابها إذا أساءت مضاعفاً أيضاً.

ب- أن أم المؤمنين عائشة مع هذه الآية خرجت من بيتها، وشهدت (معركة الجمل) استجابة لما تراه واجباً دينياً عليها، وهو القصاص من قتلة عثمان، وإن أخطأت التقدير فيما صنعت كما ورد عنها رضي الله عنها.

ج- أن المرأة قد خرجت من بيتها بالفعل، وذهبت إلى المدرسة والجامعة وعملت في مجالات الحياة المختلفة، طبية ومعلمة ومشرفة وإدارية وغيرها، دون نكير من أحد يعتد به.. مما يعتبره الكثيرون إجماعاً على مشروعية العمل خارج البيت للمرأة، بشروطه الشرعية المعروفة من احتشام وغيره.

د- أن الحاجة تقتضي من (المسلمات اللتزمات) أن يدخلن معركة العمل العام في مواجهة التحولات والعلمانيات اللائي يتزعمن قيادة العمل النسائي، والحاجة الاجتماعية والسياسية قد تكون أهم وأكبر من الحاجة الفردية التي تجيز للمرأة الخروج إلى الحياة العامة.

سد الذرائع وفتحها سواء

٢- سد الذرائع: لا شك أن سد الذرائع مطلوب، ولكن العلماء قرروا أن المبالغة في سد الذرائع كالمبالغة في فتحها، وقد يترتب عليها ضياع مصالح كثيرة، أكبر بكثير من المفاسد المخوفة، وهو من المسائل التي تقدر بقدرها من غير ما شطط ولا غلو.

وقد وقف بعض العلماء يوماً في وجه تعليم المرأة ودخولها المدارس والجامعات من باب سد الذرائع حتى قال بعضهم: تعلم القراءة لا الكتابة حتى لا تستخدم القلم في كتابة الرسائل الغرامية ونحوها!

ولكن غلب التيار الآخر، ووجد أن التعلم في ذاته ليس شراً، بل ربما قادها إلى خير كثير، وغالى بعض المنكرين لحق المرأة في تعلم القراءة والكتابة، فدعا إلى حرمانها حتى من قراءة بعض السور الطوال، فقال:

علموهن الغزل والرند
وقراءة الفتاة بالحمد
وخلوا قراءة وكتابة
والإخلاص تغني عن يونس وبراءة

٣- المرأة والولاية على الرجل: إِنَّ الآية الكريمة التي ذكرت قوامة الرجال على النساء إنما قررت ذلك في الحياة الزوجية، فالرجل هو رب الأسرة، وهو المسئول عنها، بدليل قوله تعالى: «الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ»، فقولها: «وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ» يدلنا على أَنَّ المراد القوامة على الأسرة، وهي الدرجة التي منحت للرجال في قوله تعالى: «وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ».

ومع قوامة الرجل على الأسرة ينبغي أن يكون للمرأة دورها، وأن يؤخذ رأيها فيما يهم الأسرة، كما أشار إلى ذلك القرآن الكريم في مسألة فطام الرضيع، «فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا»، وكما جاء في الحديث الذي رواه أبو داود: «أمروا النساء في بناتهن»، أي استشيروهن في أمر زواجهن.

أما ولاية بعض النساء على بعض الرجال خارج نطاق الأسرة فلم يرد ما يمنعه، بل المنوع هو الولاية العامة على الرجال.

«والحديث الذي رواه البخاري عن أبي بكر رضي الله عنه مرفوعاً: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» إنما يعني الولاية العامة على الأمة كلها، أي رئاسة الدولة، كما تدل عليه كلمة (أمرهم) فإنها تعني أمر قيادتهم ورياستهم العامة.

أما بعض الأمر فلا مانع أن يكون للمرأة ولاية فيه، مثل ولاية الفتوى أو الاجتهاد، أو التعليم أو الرواية والتحديث أو الإدارة ونحوها، فهذا مما لها ولاية فيه بالإجماع.

وقد مارسته على توالي العصور، فظهر في النساء نوابغ كأمهات المؤمنين وعمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية التي أخذ عنها ابن شهاب الزهري فوجدها بحرا لا ينزح، وفاطمة السمرقندية، وكريمة التي روت البخاري، وأم الخير التي روت مسلم، وغيرهن كثير.

حتى القضاء أحازه أبو حنيفة فيما تشهد فيه، أي في غير الحدود والقصاص، مع أن من فقهاء السلف من أجاز شهادتها في الحدود والقصاص، كما ذكر ابن القيم في (الطرق الحكمية).

وأحازه الطبري بصفة عامة، وأحازه ابن حزم، مع ظاهريته، وهذا يدل على عدم وجود دليل شرعي صريح يمنع من توليها القضاء، وإلا لتمسك به ابن حزم، وجمد عليه، وقاتل دونه كعادته.

وسبب ورود الحديث المذكور يؤيد تخصيصه بالولاية العامة، فقد بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أن الفرس بعد وفاة إمبراطورهم، ولوا عليهم ابنته بوران بنت كسرى، فقال: «لن يفلح قوم...» الحديث.

المرأة وحق الانتخاب

واستصحابا لما تقدم من مشاركة المرأة في الحياة العامة، نفرد حديثنا موجزا عن حقها في الانتخاب.. والذي يتحرر لي هو جواز اشتراك المرأة في انتخاب من يمثلون الأمة ويحملون همّ أعبائها وينظرون في شؤونها؛ للآتي:

١- إنّ الأصل في الأعمال الإباحة ما لم يرد نص التحريم، قال ابن تيمية: «إن تصرفات العباد والأفعال نوعان: عبادات يصلح بها دينهم وعادات يحتاجون إليها في دنياهم». فاستقراء أصول الشريعة أنّ العبادات التي أوجبها الله أو أباحها لا يثبت الأمر بها إلا بالشرع، ومعلوم أنّ انتخاب المرأة من يمثلها من العاديات التي تبقي على أصل الإباحة إذ لم يرد من نصوص الشرع ما يحظرها من حق الاختيار والانتخاب.

٢- الإسلام منح المرأة حريتها كاملة كالرجل سواء بسواء، فأقرّ اختيارها لزوجها، ولم يمنعها من التعبير عن إرادتها، واحترم جوارها، فتلك أم هانئ تجير رجلاً أسيراً من المشركين، فيصل النبي صلى الله عليه وسلم خبر جوارها، ويقول: «أجرنا من أجزرت، وأمناً من أمنت يا أم هانئ» وهذا مضمون قول عائشة رضي الله عنها: «إن كانت المرأة تجير على المؤمنين فيجوز» وقد أجمع نظار الأمة ومحققوها على جواز أمانها حربياً وسلماً، فإذا أجاز الإسلام لها الأمان في السلم والحرب فكيف تمتنع من انتخابها لنواب الأمة؟

٣- إنّ انتخاب المرأة لغيرها لا يخرج عن كونه إما توكيلاً للغير بالدفاع عن حقوقها والتعبير عن إرادتها، وإما شهادة للغير بأنه قادر على القيام بوظيفة النائب والمدافع عن مصالح الأمة. وهما يصحان من المرأة؛ لأنها تتمتع بكامل الأهلية التي تمكنها من توكيل غيرها، كما أنّ القرآن نصّ على قبول شهادتها.

٤- مبايعة المرأة للنبي صلى الله عليه وسلم، لقد بايعت المرأة النبي في العقبة الأولى والثانية واستمرت مبايعة النساء له طيلة حياته، وكانت صيغة البيعة في العقبة الثانية واحدة للرجال والنساء، فبايعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على حرب الأحمر والأسود، وأخذ لنفسه واشترط على القوم لربه، وجعل لهم على الوفاء بذلك الجنة.

قال عبادة بن الصامت: «بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعة الحرب على السمعة والطاعة في عسرا ويسرنا ومنشطنا، والبعد عن الفواحش، فإنّ البيعة الثانية كانت على الحرب والجهاد في سبيل الله، والدفاع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتأنيده من قبل الرجال والنساء جميعاً، وإذا قيل إنّ آية بيعة النساء لم تتضمن المعنى السياسي قلنا: إنّ قوله تعالى: «وَلَا يَعْصِيَنَّكَ

فِي مَعْرُوفٍ» يعني اتباع أوامر النبي صلى الله عليه وسلم والامتناع عن نواهيه في شئون الدين والدنيا، وهذا مباحة للرسول صلى الله عليه وسلم بالمعنى السياسي، وهذا أفضل دليل على مشاركتها في الشئون العامة.

والمحضور الوحيد في إعطاء المرأة حق الانتخاب هو اختلاطها بالرجال أثناء الدعاية الانتخابية والافتتاح، مما يعد ذريعة لفساد محتمل، مما يستوجب سد الذرائع بالتزام المرأة واجبات الإسلام في مظهرها وسلوكها، فتتجنب التبرج والخلوة والخضوع بالقول والتكسر في مشيها، كما على الدولة واجب توفير الأماكن الخاصة باقتراعهن تحصيناً لهن من غوائل الفتنة والفساد.

ضوابط مشاركة المرأة

ولعل من المناسب في هذا الموضوع إيراد جملة الضوابط الشرعية لمشاركة المرأة في الحياة العامة وظيفياً أو مهنياً أو سياسياً:

١- الزي الشرعي: قال تعالى: «وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ» وقال: «وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ»، فينبغي على المرأة أن تلبس اللباس المحتشم الساتر

الفضفاض الذي لا يكون زينة في نفسه على نحو ما هو مبين في كتب الفقه.

٢- غَضُّ البصر، قال تعالى: «قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ» وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ»، قال ابن عبد البر: «وجائز أن ينظر إلى ذلك منها (الوجه والكفين) كل من نظر إليها غير ربية ولا مكروه، وأما النظر للشهوة فحرام».

٣- التمييز عن الرجال واجتناب المزاحمة: عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم قام النساء حين يقضي تسليمه ومكث يسيراً قبل أن يقوم، قال «ابن شهاب: «فأرى والله أعلم أنّ مكثه لكي ينفذ النساء قبل أن يدركنهن من انصرف من القوم ويؤكد هذا قوله صلى الله عليه وسلم: «لو تركنا هذا الباب للنساء».

٤- اجتناب الخلوة: عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم»، قال الحافظ ابن حجر: «فيه منع الخلوة بالأجنبية، وهو إجماع.. لكن اختلفوا هل يقوم غير المحرم مقامه في هذا كالنسوة الثقات؟ والصحيح الجواز لضعف التهمة به».

٥- جدية مجال اللقاء: قال تعالى: «وَقُلْنَا قَوْلًا مَّعْرُوفًا»، وتشير هذه الآية إلى أنّ موضوع الحديث بين الرجال والنساء ينبغي أن يكون في حدود المعروف ولا يتضمن منكراً، كما ينبغي أن تكون اللقاء أسباب جادة تدعو إليه.

- ٧- وجوب إذن الزوج للدخول إن كان مقيما غير مسافر: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه».
- ٨- ألا يكون خروج المرأة للعمل العام على حساب زوجها وبيتها وأولادها: بمعنى ألا تمنعها المشاركة في العمل العام من الوفاء بكل واجباتها، زوجة وأما (وخير نساء ركب الإبل صالح نساء قريش.. أحناه على ولد في صغره، وأرعاه لزوج في ذات يده)، ولا بد من محاولة التوفيق والتوازن بين العمل داخل البيت وخارجه.

وفي الختام :

وتلخيصا لما جاء على لسان الكثير من الأخوات العاملات والمتعلمات في مدينة الزرقاء والراغبات في العمل السياسي فإنني أقول لهن ما يلي :

لقد وقفت الشريعة الإسلامية الغراء مع جميع قضايا المرأة المسلمة وغير المسلمة ، وتوافقت مع رغباتها دون الحد من مطالبها المعيشية والحياتية . وقد سردت الكثير من الآيات والأحاديث الصحيحة والشعر العربي الذي يحث المرأة على التعليم والعمل بل والمشاركة السياسية ، وكل ذلك لأجل احترام أنوثة المرأة والوقوف بجندية متناهية مع القضايا التي ترغب المشاركة فيها ، دون الوقوف حجرا وصخرة أمام رغباتها في عالم العولة الذي نعيش فيه الآن ، إلا أن الشريعة الغراء وكما شاهدتني أخواتي قد وضع الضوابط الشرعية التي نحافظ من خلالها على المرأة وهي نصف المجتمع دون استغلالها إعلاميا وسياسيا وجنسيا ، فتفتشى الأمراض وتتكاثر هنا وهناك ، وعندها لا نستطيع معالجة ما كان الشرع يرغب في عدم وجوده بتاتا .

بل أحيانا قد تكون الضوابط شديدة في حق الرجل والمرأة على السواء فدرهم وقاية خير من قنطار علاج ، وهكذا هو الشرع ، فرسولنا صلى الله عليه وسلم يقول : «لا ضرر ولا ضرار» فمن هذا الذي يرغب أن يقع عليه الضرر أو يوقعه على نفسه أو على الآخرين من حوله، وهكذا كانت الشريعة السمحة بجانب المرأة في عملها ومشاركتها، ولا يوجد عندنا من النصوص ما يمنع المرأة أن تأخذ حقها في السيادة والريادة والمشاركة لتكون عنصرا فاعلا بجانب الرجل وتخفف عنه الأعباء ، وأنا لا أتق أبدا بمن يحمل الشريعة ما لا تحتمله في الصد عن قضايا المرأة ، فها هي النصوص قد استعرضتها أمامكم لتعلمن أخواتي أن ديننا للجميع ، وهو دين العمل والتسامح والتعليم ، دون انقاص من حق المرأة المقدس في الشراكة الحقيقية حتى في شئون البيت ، فالرجل يجب عليه أن يشارك في أعباء البيت وممارسات التوفيق بين الزوجين والمشاركة في تربية الأبناء على حد سواء ، وأما مشاركة الرجل في بيته فها هو رسولنا صلى الله عليه وسلم قد شارك زوجته في أعمال البيت ، وهنينا لنا المرأة التي تأخذ على عاتقها المشاركة الفعلية في شئون الأولاد والزوج والحمى والحماة وكل ذلك من أجل عيون الزوج

لماذا يجب إشراك النساء

واستقرار حياته ، ومن هنا لا بد من سماع صوت المرأة وهي ترغب أن يكون لها دورا سياسيا حقيقيا في النهوض بالأوطان سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ودينيا ، فديننا لا يرغب أبدا أن تستثنى المرأة من وجودها في اتخاذ القرار ورسم السياسات التي تنهض بالأمة ، وشريعتنا قد امتلأت بالنماذج الرائعة في القتال والمشاركات السياسية والتمريض والتعليم والدفاع عن هذا المطلب ليكون عندها واجبا شرعيا لا مفر منه.

هي الشريعة إذن ، هي الشريعة التي نظرت لكل النساء نظرة وجود ، ونظرة تكامل ، ونظرة مشاركة ، وعلى الخطباء وأساتذة الجامعات والدعاة والعلماء أن يظهروا الصورة المشرقة لهذا الدين وهو يتجلى في الدفاع عن قضايا المرأة المعاصرة وعدم الوقوف أمامها لمنعها من أخذ كامل حقوقها ، فنحن مع القوانين التي تسمح للمرأة أن تدافع عن قضاياها دون التعارض مع النصوص الشرعية.

وأقول لأختي وابنتي وشريكتي في مدينة الزرقاء الأردنية ، يجب النهوض بمستوى المرأة التعليمي والصحي والعملي والاجتماعي بل والتطوعي لنهض جميعا بحل مشاكلنا الصحية والأخلاقية التي تزيد الفجوة بيننا ، وعلينا محاربة ظاهرة الأمراض الجنسية ، ومعالجة جيوب الفقر في مجتمعاتنا، ومحاربة ظاهرة البطالة والتي تتفشى بشكل كبير ، بل ومحاربة ظاهرة تدني الأجر للمرأة دون الرجل .

فلنقف سويا أمام كل هذه التحديات ، وها هي الحلول قد رسمناها سوية لأدع أصحاب الخبرات بوضع الاستراتيجيات المناسبة للنهوض بالمرأة ومشاريعها المتكررة والمقبولة علنا نقف على خط واحد ينهض بنا جميعا.